مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: النزاع الاثني وإشكالية بناء الأمن الاجتماعي في البلدان العربية : العراق والسودان نموذجا
اسم الكاتب: د. منى طواهرية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/853
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النزاع الاثني وإشكالية بناء الأمن الاجتماعي في البلدان العربية: العراق والسودان نموذجا

Ethnic conflict and the problem of building social security in Arab countries: Iraq and Sudan as a model

د/ منى طواهرية

Dr. Mouna Touahria

عضو مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

Member of the Research Laboratory on Public Policies and Development and Security Challenges in the Arab Maghreb Countries

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

National High School of Political Science

البريد الالكتروني:touahriamouna@gmail.com

الملخص

إن دراسة الأمن الاجتماعي في البلدان العربية وما يهدده من صراعات ونزاعات إثنية، يدفعنا أساسا للبحث عن مكنون هذه الصراعات وأسبابها، خاصة إذا ما علمنا أن الوطن العربي ميزه منذ عقود سلام وتعايش مختلف أطيافه وطوائفه، ما جعل منه فسيفساء عرقية ودينية وحتى ثقافية، كانت عنوانا لتماسكه في مختلف فصول التاريخ، إلا أنه ومع تطور المجتمعات وبروز نزعة الانتماء والولاء لصالح هذه الجماعات، تعرض الوطن العربي، وخاصة بكل من العراق والسودان لعديد أشكال النزاعات الاثنية التي عبرت عن ولاءاتها الأولية وطالبت بالاعتراف بهويتها.

إن أهم نقطة تثار عند الحديث عن النزاع الاثني، هو ارتباطه بمسألة الوحدة الوطنية واستقرار المجتمعات، فقد هددت هذه النزاعات الأمن المجتمعي في العراق

والسودان، ومنه استقرارهما السياسي، خاصة وأنه برزت توجهات وخطابات داعية للانقسام ونشر الفتنة بين أبناء البلد الواحد، بإثارة النزعات الاثنية مستغلة في ذلك عدم الاستقرار الذي تعرفه هذه البلدان، وهي في ذلك تدعو إلى التفكك وما ينجر عنه من تهديد لأسس النظام المجتمعي العراقي والسوداني، الذي أسس بنيانه على تجميع شعوب غير متجانسة قوميا.

الكلمات المفتاحية: التعدد الاثني، النزاع، الأمن الاجتماعي، إدارة النزاع الاثني، العراق، السودان.

Abstract

The study of social security in the Arab countries and what threatens them from ethnic conflicts and conflicts pushes us mainly to search for the origins and causes of these conflicts, especially if we know that the Arab world has distinguished for decades peace and coexistence of its various sects and denominations, which made it an ethnic, religious and even cultural mosaic, which was a title For its cohesion in various chapters of history, however, with the development of societies and the emergence of a trend of belonging and loyalty in the interest of these groups, the Arab world, especially in both Iraq and Sudan, was exposed to many forms of ethnic conflicts that expressed their primary loyalties and demanded recognition of their identity.

The most important point raised when talking about ethnic conflict is its link to the issue of national unity and the stability of societies, as these conflicts have threatened community security in Iraq and Sudan, including their political stability, especially since there have been trends and speeches calling for division and spreading discord among the people of one country, by stirring up ethnic exploits exploiting In that instability that these countries know, and in that it calls for disintegration and the resulting threat to the foundations of the Iraqi and Sudanese societal system, whose foundations are based on the grouping of heterogeneous peoples nationally.

Key words: Ethnic pluralism, conflict, social security, ethnic conflict management, Iraq, Sudan.

المقدمة

تعتبر الدول العربية مهد الحضارات والأديان على مر التاريخ، وقد ميزه تعايش وتجانس ساكنيه من مختلف الأطياف والاثنيات، فشكل بذلك أكبر المجتمعات استقرارا وتجانسا اجتماعيا وثقافيا، غير أن هذه الجماعات الاثنية لطالما شعرت بالانتماء إلى غير الأوطان التي تسكنها، فراحت أنظارها وميولاتها تتجه إلى خارج أسوار دولها، خاصة مع موجة الديمقراطية وما بثه الاستعمار من سموم التفرقة، فسعت هذه الجماعات إلى المطالبة بالاعتراف بوجودها ورفض التهميش والانكار الذي تتعرض له، ليبلغ الأمر حد المطالبة بالانفصال وتشكيل دولة تضمها تعبر عن انتماءاتها وخصوصياتها، فلم يلبث ذلك الشعور أن تحول إلى شعارات ونزاعات، تجلت بصورة أكثر في عديد المناسبات للتعبير عن حقها في الانفصال، وفي أقل حدة

الاعتراف بها وبحقوقها على حسب أصولها وانتماءاتها لا على أساس التقسيم الجغرافي، الذي ترى فيه اجحاف لحقها و مساس بأحد مكونات هويتها كالدين، اللغة، الثقافة، العادات والتقاليد.

لقد ظهرت بوادر الانقسامات والنزاعات الاثنية بشكل أكثر حدة بعد ثورات الربيع العربي، عندما استغلت هذه الجماعات في العراق تأزم الوضع السياسي بانهيار الدولة، والفشل في بناء هوية وطنية جامعة في السودان، لتضغط بقوة لأجل المطالبة بالتحرر وإقامة دول تعبر عن هويتها وانتماءاتها. وهو الوضع الذي لم يلبث أن أصبح يشكل تهديدا واضحا لأمن المجتمعين العراقي والسوداني، بعد أن حمل في طياته مطالب سياسية وصلت إلى درجة العنف المسلح، الذي تعتمده هذه الأقليات لفرض منطقها، وهو ما بات ينبئ بإمكانية إعادة رسم خريطة العالم العربي مستقبلا، في ظل الاعتراف الدولي بالجماعات الاثنية وحقها في العيش بوطن يعبر عن انتماءاتها وهويتها.

تهدف الدراسة لإبراز مكامن وأسباب النزاع الإثني المتزايد في عديد الدول العربية، منها العراق والسودان، وابراز مدى تأثير ذلك على أمن هذه الدول المجتمعي ومآلاته حاضرا ومستقبلا، وهذا ما يثير لدينا الاشكالية التالية:

كيف تؤثر النزاعات الإثنية على مستوى الأمن الاجتماعي ومسارات تحقيق الاستقرار بكل من العراق و السودان؟ وفيما تبرز مظاهر هذه الصراعات وتداعياتها على توسيع الفجوة بين الجماعات الاثنية والدولة؟.

من هذه الاشكالية نطرح مجموعة من الاسئلة فيما يلي:

- **فيما تتمثل صور التهديد الذي تحدثه النزاعات الاثنية على الأمن المجتمعي العراقي والسوداني؟.**
- **هل يمكن تجاوز الصراعات الاثنية وبناء الأمن والاستقرار بالمجتمع العربي خاصة العراق والسودان؟.**

لمعالجة الموضوع سوف نعتمد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المناسبين لمثل هذه المواضيع، إذ يفيدنا المنهج الوصفي في تشخيص طبيعة الأوضاع الراهنة في كل من العراق والسودان التي شهدت عديد النزاعات الاثنية وابراز خلفياتها ودوافعها، ومن ثمة تحليل الوقائع وابراز مدى تأثيرها على أمنها الاجتماعي ومآلات ذلك على استقرارها السياسي.

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لمقاربة معرفية حول النزاع الاثني والأمن الاجتماعي، في حين يتطرق المبحث الثاني الوطن العربي بين جدلية النزاع الاثني ومطلب الأمن المجتمعي، وأخيرا الخاتمة التي نجمل فيها ما تم التوصل إليه من نتائج ومقترحات.

I.المبحث الأول

النزاع الإثني والأمن الاجتماعي: مقاربة معرفية

شغل موضوع النزاعات الاثنية عقب الحرب الباردة حيزا هاما في أجندة السياسة الدولية، بعد أن أدرك المجتمع الدولي زيادة عدد الحركات الانفصالية، و خطورة الآثار والتداعيات التي نشأت عنها، والتي أصبحت تمثل تهديدا لاستقرار المجتمعات وأمن الدول، فاحتلت بذلك مكانة ضمن الدراسات السياسية والأمنية للبحث في مضامينها والدوافع التي تقف وراءها.

I. أ. المطلب الأول

مفهوم النزاع الاثني ودوافعه

يتميز حقل العلوم السياسية بزخم معرفي كبير، أوجد مفاهيم جديدة شاع استخدامها بين الدّارسين والباحثين، فتعددت أوجه النظر حول مفهومها لدرجة خلقت جدلا حول مضامينها ومدلولها، وهو ما يفرض علينا التعرض لها بالدراسة وتفسير أسبابها.

I.أ.١ . الفرع الأول

مفهوم الجماعة الاثنية

الاثنية لغة، مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos، والتي تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة Polis Cité، و الاثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية.[١]

أما اصطلاحا، فتكشف مطالعة مختلف الكتابات عن تباينات كثيرة في تعريف مصطلح الاثنية، حيث تشير بعض الدراسات أن "جورج مونتوندون" George montandon، أول من استعمل مصطلح الاثنية، أين اعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية، وقد ميز بيها و بين القومية ، ليأتي بعده "ليود واغنير" Lioyd wagner، الذي عمل على تطوير المصطلح سنة ١٩٤١.

ووفقا للموسوعة الأمريكية، تعرف الاثنية بأنها جماعة تتميز عن غيرها، إما بالعرق أو القومية، أو اللغة أو الأصل أو الدولة القومية، وحسب هذا المفهوم فإن الاثنية لا تشترط أن تكون ذات أقلية أو أغلبية، وإنما تميّزها بصفات معينة.[٢]

أما "شارمرهورن "sharmerhorn فيرى أن الاثنية:" مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر، لهم سلف مشترك(سلالة واحدة)، وتاريخ و ذكريات وثقافة مشتركة، تتركز على واحد أو أكثر من العناصر الرمزية للثقافة، مما يجعلهم يشعرون بالأهلية. ومن هذه العناصر القرابة والجوار واللغة أو اللهجات المختلفة والانتماء القبلي والديني، أو أي تركيب من هذه العناصر".[٣]

---

(1) François gaulme. "Question d'ethnies, politique Africaine", N° 68 , Karthala, paris (1997) : p 121-124.

(٢) عبد الوهاب بن خليف. " التعددية الاثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا-القرن الافريقي نموذجا." *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية*، عدد١١(٢٠١٨):ص٣٧.

(٣) فاروق مصطفى اسماعيل، *العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية* (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص٣٧.

في حين تحدث البريطاني "أنتوني سميث"Anthony Smith في كتابه "الصحوة الاثنية"، على أن الاثنية المسيسة ظاهرة قومية مرتبطة بقوة مع قبول الايديولوجيات القومية في العالم الحديث، ومرتبطة أيضا بنمو حركات قومية واعية لذاتها، فهذا النوع من الاثنية يهدف إما للانفصال أو الحكم الذاتي، أو المطالبة بتحسين أوضاعها العامة ضمن إطار الدولة وشرعيتها، فكثير من الوحدات الاثنية القائمة على العرق، الدين والانتماء القبلي بدأت في تقوية علاقاتها الداخلية لتأكيد وجودها، بما يؤثر على قرارات الحكومات في حالات معينة.[٤]

كما استخدم مصطلح الجماعة الاثنية، للدلالة على جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد، تؤسس لمجتمع أكبر يربط أعضاءه بروابط الانتماء القومي له، وإطاره الثقافي والحضاري، من عرق ولغة وقومية أو الثقافة المميزة التي تمنحه ذاتية واستقلالية عن باقي المجموعات، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالولاء والانتماء لهذه المجموعة للحفاظ على حياتهم وهويتهم من جيل لآخر.[٥]

وتطرح هذه الجماعات عادة مطالب تتعلق بقضايا وأبعاد النظام السياسي والمجتمع الذي يعمل فيه، بدءا من هوية الدولة ووحدتها إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، مرورا بالمؤسسات القائمة والسياسات المتبعة، إذ غالبا ما تكون هذه الجماعات الاثنية أكثر تعايشا رغم اختلاف اللغة والدين والعادات والمقدسات، وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة على ضورة تعزيز وحماية حقوق

---

[٤] نقلا عن نبيلة سالك، "الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة ٠١، ٢٠١٥/٢٠١٦)، ص٦٨.

[٥] محمد عاشور مهدي، *التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية*(القاهرة: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)،ص٢٧.

الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، أو إلى أقليات دينية ولغوية بما يسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها".[٦]

غير أن حالات الإنكار وعدم الاعتراف بهذه الجماعات وتجاهل مطالبها والتضييق عليها من قبل الأنظمة السياسية، دفعتها إلى المطالبة بتشكيل كيان مستقل سياسيا في صورة دولة مستقلة، أو السعي للانفصال والانضمام لدولة أخرى، ترى فيها الجماعة الاثنية أنها الأقدر في التعبير عن هويتها، وتحقيق مصالحها وأكثر انصافا لها على الصعيد المادي، وهي الحالة التي تعتمد فيها المجموعة الاثنية على المظاهرات والاضطرابات وصولا للعنف المسلح والوسائل غير المشروعة، فتتحول إلى نزاع إثني يأخذ منحى عنيف سواء بين جماعة وأخرى، أو بين الجماعة الاثنية والنظام لفرض الاعتراف بها وبحقوقها، على نحو يؤدي في النهاية إلى انفراط عقد وحدة البلاد وأمنها المجتمعي.[٧]

I.أ.٢. الفرع الثاني

النزاع الاثني، أسبابه ودوافعه

يعرف النزاع وفقا للمعهد الدولي لبحوث النزاع بأنه:" ظاهرة انسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصمّمة على السعي نحو تحقيق مصالحها والوصول إلى أهدافها.

أما النزاع الاثني، فقد اعتبره كل من "جيري مولر" Jerry Moller، و"جيمس هيباريمانا" J Haibaraiman موجة المستقبل، لأن حدة النزاعات الاثنية ازدادت بشدة منذ الستينات خاصة في الدول الإفريقية، لذلك فإن موجات الحداثة التي

---

[٦] إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلية قومية أو اثنية و إلى أقليات دينية ولغوية، الجمعية العامة، القرار رقم ١٣٥/٤٧، الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf

[٧] محمد عاشور مهدي، *التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية*، مرجع سابق، ص٧٧.

تحدث عنها الكثير من الباحثين كبرجنسكي" Brjinsky لم تغير شيء، فبدل أنّ تتقلص النزاعات الاثنية زادت وأصبحت أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتّى المجتمع الدولي.[٨]

يشير النزاع الاثني عند "ميشال هاوارد" Michael Haward ،إلى نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها، أوأنها تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها، أو تعلن استقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها مهدد لثقافتها أوهويتها، في حين تظهر النزاعات الاثنية عند "فيرون"Fearon كشكل من أشكال الحرب الانفصالية، نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الأغلبية التي لا تمنح حقوق الأقليات.[٩]

فالنزاع الاثني بذلك يدل على اعتماد الجماعة الاثنية في التعبير عن ذاتها، والحصول على حقوقها على وسائل العنف والطرق غير المشروعة، غالبا ما تنتج عنها جرائم حرب وإبادة جماعية، وهي نتيجة الشعور الدائم باللاأمن وعدم الانتماء للدولة، التي يفرض فيها النظام هوية واحدة دون الاعتراف بالتعدد الاثني الذي يميز تلك الدول.

ومنه تشير التعاريف السابقة إلى تعدد العوامل والأسباب الدافعة لنشوء النزاعات الاثنية، وهي دوافع تطرقت إلى تفسيرها مختلف المدارس أهمها: المدرسة النشوئية، المدرسة التفاعلية والمدرسة البنائية.

يرى رواد المدرسة النشوئية، أن النزاعات الاثنية تعود أساسا إلى الاختلاف الاثني بين الجماعات، فالتمايز في الأصل والتاريخ والهوية الذي يتجلى في متلازمة

---

[٨] عادل جارش، جمال العيفاوي، النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية " الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، المركز العربي الديمقراطي، متاح على الرابط:https://democraticac.de/?p=2346 .

[٩] سمية بلعيد، "النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: ديمقراطية الكونغو الديمقراطية نموذجا"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩/٢٠١٠)، ص24.

"نحن ضدهم" عنصرا أساسيا لخلق روح التعصب والتميز لدى أفراد جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى، وهو ما ذهبت إليه دراسة "سانبانيز Sambaniss" عام ٢٠٠١، التي أكدت العلاقة بين الاختلاف الاثني والدخول في نزاع إثني.(١٠)

أما المدرسة التفاعلية، فقد انطلقت من تساؤل مفاده: ماذا يتوقع من الجماعات الاثنية المضطهدة و المهمشة والخاضعة لكافة أشكال العنصرية والتمييز المرتكبة في حقها؟، وقد أجاب أنصار هذه المدرسة أن النزاع يكون رد فعل على هذا التهميش والاقصاء، وبالمقابل سيكون رد فعل الجماعة المسيطرة بالإبادة أو العنف بكافة أشكاله، ولتجاوز ذلك تعمل تلك الأنظمة وفق أساليب القصر والادماج المكره لهذه الجماعات الاثنية، مؤكدين في ذات الوقت أن الاثنية بنية اجتماعية لا تتطلب العدائية من أعضائها أو المنضوين تحت لوائها.(١١)

في حين انتقدت المدرسة البنائية سابقتيها، حيث ترى أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطى مسبق، بل تحكمي يديره القائد، بمعنى أن للنخب على المستوى الداخلي والخارجي دور محوري في قيادة هذا النزاع الاثني، وهو ما ذهب إليه "فيرون"Fearon، الذي يرى أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاث عوامل، هي: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية، والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.(١٢)

نستخلص ممّ سبق، أن النزاع الإثني يرجع إلى عدة أسباب سياسية، اجتماعية واقتصادية تتحكم في مختلف الجماعات الاثنية، فرغبة الجماعات في الاعتراف بها

---

(10) Heinz Jurgen Axt,Antonio Milosoksi and Oliver Schwars,"Conflict – a literature review, University of Duisburg-Essen"(Duisburg: February 2006), p14.

(١١) سمية بلعيد، مرجع سابق، ص٣٣.

(١٢) عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البنائي"، متاح على الرابط:-https://www.politics-dz.com/community/threads/tdxl-altrf-althalth-fi-alnzayat-al-thni.291.

وبهويتها المعبرة عن الانتماء العرقي لأعضائها، والمدعم بروابط اللغة المشتركة والتقاليد والدين والقيم الاجتماعية المتوارثة، والارتباط بالأرض، فضلا عن الارث الاستعماري ودوره في تفعيل سياسة فرق تسد، ودور المصالح الأجنبية، وما تعانيه من ظلم اجتماعي ولا عدالة في التوزيع واستبعاد سياسي، وعدم احترام الاختلاف الثقافي، كلها عوامل غالبا ما تدفع هذه الجماعات الاثنية إلى حشد طاقتها، والاعتماد على أسلوب التعبئة للتعبير عن اهتماماتها الجماعية وتجاربها المرسخة في العقل الجماعي، وفي حالات أخرى فإنها تلجأ إلى الطرق العنيفة في التعبير عن حاجاتها والمطالبة بحقوقها، عادة ما تؤدي إلى انفجار الصراع داخل المجتمع ويعصف باستقرار النظام السياسي.

الجدير بالذكر في هذا المقام، أن التعددية الاثنية لا تشكل خطرا على الأمن الاجتماعي لأي دولة، إلا حينما تتداخل الاعتبارات القانونية والسياسية، حيث يساء بسببها أو في ظلها استخدام القانون والدستور ضد جماعة أو أقلية بعينها، فتنتقل المسألة من المستوى الاجتماعي إلى الصعيد السياسي، حيث تشعر هذه الجماعات بعدم الأمان على حياتها وذاتيتها، فتبدأ هذه التكوينات في تبني وإشاعة فكرة اختلافها عن باقي التكوينات والمطالبة بحقوقها، وبقدر تعامل الجهات الحكومية معها بسلبية وتجاهل بقدر ما يزيد تعصب هذه الجماعات وتصاعد الصراعات لدرجة المطالبة بالانفصال، وهنا تبرز أزمة الهوية التي تحدث عنها صامويل هنتنجتون، وهي أزمة متفاقمة تخدم خططا تقود إلى تقسيم المنطقة العربية، وتشكيل دول فاشلة يسهل السيطرة عليها.[١٣]

[١٣] فرناز عطية، الانتماء العرقي والديني والأمن القومي: إطار نظري(القاهرة: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩)، ص١٤.

I. ب. المطلب الثاني

مفهوم الأمن الاجتماعي

تقليديا، كان ينظر للأمن على أنه من صميم اللوازم العسكرية و السياسية، وقد ركزت المناقشة الأكاديمية والمناقشات السياسية ذات الصلة في الثمانينيات والتسعينات على أمن الدولة كوحدة تحليل، إلا أنه وفي تسعينيات القرن العشرين أصبح الحديث في سياق التحول ذا صلة بالأفراد، الأمر الذي جعل الأمن الاجتماعي قضية جوهرية، تأخذ أبعادا جديدة في ظل حالات اللاإستقرار و اللاأمن الذي باتت تعيشه الشعوب في مختلف بقاع العالم.

I . ب. ١ . الفرع الأول

في معنى الأمن

الأمن في لسان العرب لابن منظور، من الأمان، والأمانة بمعنى أمنت فأنا آمن، وأمنتُ غيري من الأمن والأمان، والأمن هو نقيض الخوف، وأمن فلان يأمن أمنا وأمناء، ورجل أمنة إذا كان يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، والآمن: المستجير ليأمنَ على نفسه[١٤]. ومنه فالأمن في المعنى اللغوي يفيد الطمأنينة والأمان، و زوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة.

أما اصطلاحا فهو من المفاهيم المعقدة التي تفتقد لتعريف شامل ودقيق، حيث يرى "باري بوزان" Barry Buzan، أن تعريف الأمن يتطلب الالمام بالعديد من الأشياء من بينها السياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة للأمن، وإن الغموض الذي يغطيه يرتبط بتطبيقه في حقل العلاقات الدولية، وقد قدم تعريفا للأمن

[١٤] أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، *لسان العرب*، المجلد الثالث(بيروت: دار صادر، د.س.ن)، ص٢١.

بأنه:" السعي إلى التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وسلامتها الوظيفية ضد قوى التغيير، التي يرون أنها معادية".[١٥]

فهو اطمئنان الإنسان على دينه و نفسه، عقله وأهله و ماله وسائر حقوقه، و عدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده أو خارجها من العدو أو من غيره، ومراعاة الأخلاق والأعراف، والمواثيق والعهود.[١٦]

عرّفه "روبرت مكنمارا Robert Mcnamara" بأنه:" لا يعني تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، وليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن. [١٧]

لقد تغير مفهوم الأمن بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية؛ بعدما تغير المشهد الدولي، و تعددت الفواعل على الساحة العالمية، كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة، مما استلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة، فظهر الأمن الإنساني الذي يعني حسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٤م:" التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة".[١٨]، وهو نفس الطرح الذي أكدت عليه لجنة الأمن الإنساني بأن الأمن الانساني هو حماية أساسيات البقاء بطريقة ترتقي بحقوق وحريات الإنسان، وهو

---

[15] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers The Structure of International Security (New York :Cambridge University Press,2003),p32.

[١٦] محسن بن العجمي بن عيسى، *الأمن و التنمية* (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠١١)، ص١٣.

[١٧] أحمد فريجة، لدمية فريجة، " الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة." *مجلة العلوم الإنسانية*، عدد١٤(٢٠١٢): ص٢.

[١٨] محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة."، متاح على الرابط: http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf.

يتشكل من سبع مستويات هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي و الأمن السياسي.[١٩]

وهكذا فقد انتقل مفهوم الأمن عن كونه مفهوم ذا رؤية واسعة، تجعل من الدولة وحدة التحليل إلى مفهوم يجعل من أمن الأفراد هدفا أساسيا، والذي يرى أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.

I. ب. ٢ . الفرع الثاني

التعريف بمقاصد الأمن الاجتماعي ومقوماته

يعتبر المجتمع كيانا قائما وموضوعا متميزا للأمن، والأمن المجتمعي واحد من أهم قطاعات برنامج البحث في الدراسات الأمنية، والذي يتمحور حول الهوية، أي ما يطلق على جماعة معينة ضمير (نحن) في مقابل الآخرين، والذي قد يكون تهديدا موضوعيا لهذه الهوية بفعل الانتماءات الثقافية، الدينية والعرقية.[٢٠]

الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، فهو يرتبط بقدرة المجتمع على الاستمرار وإعادة انتاج أنماط خصوصياته في اللغة، الدين، الاعراف والتقاليد، وفي إطار شروط مقبولة لتطوره، وكذلك التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها، دون الاخلال بالتوازنات التي تحكم منطق الاندماج القومي للمواطنين داخل لدولهم وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه "بوزان" Buzan المأزق الأمني المجتمعي Sociétal Security Dilemma .[٢١]

---

[١٩] مسعود كسرى، الصديق طاهري،" أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" نشر في الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة(جامعة الجزائر٠٣، ديسمبر ٢٠١٤)، ص٨١.

[٢٠] حفيظة مكي، "دراسة في الأبعاد و المستويات... النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن،" المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط:http://www.acrseg.org/41405

[٢١] عائشة سالمي، "الأمن المجتمعي وإدارة التنوع في دول ما بعد النزاعات: مقاربة العدالة الانتقالية دراسة لبعض الدول الافريقية"، في: المصطفى بوجعبوط(محررا)، العدالة الانتقالية في افريقيا: مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية، دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات و تحديات(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ٢٠١٨)، ص١١١.

من منظور الأمن البشري يشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى :" شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي، أو جماعة عنصرية أو عرقية، يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له".[٢٢]

لقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، خاصة مع موجة الهجرات التي يعرفها العالم، والتي أصبحت تؤثر على أنماط الهوية والثقافة المجتمعية عن طريق تغيير التكوين العرقي والثقافي والديني واللغوي للسكان مباشرة، فقد نتجت معظم المجتمعات عن هجرات بشرية سابقة مثلت مزيجًا ثقافيا حميدا، غير أن التوافد الكبير للمهاجرين أصبح في الوقت الراهن تهديد لقدرة المجتمع الحالي على إعادة إنتاج نفسه بالطريقة القديمة، فالهجرة غير الخاضعة للرقابة في نهاية المطاف تغمر الثقافة القائمة.[٢٣]

إن تحقيق الأمن الاجتماعي ليس بالأمر اليسير الذي قد يراه الكثير، إنما هو سيرورة طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى وبمشاركة جماهيرية واسعة من القاعدة، ما يعطيه الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لحشد الجهود وجعله حقيقة واقعة، وفق جملة من المقومات نذكرها في مايلي

- **سيادة القانون**: فحينما يسود حكم القانون تطمئن النفوس، ويشعر كل فرد في المجتمع بأنه في مأمن من أي تجاوز يطال حياته أو خصوصياته وآرائه.
- **التعايش**: نعني به شعور كل فرد في المجتمع أنه لا يعيش وحده بل يعيش في الجمع، فلابد من بناء قواعد سليمة للعلاقة معهم، تبنى

---

[٢٢] محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق.

[٢٣] Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century", *international Affairs (Royal Institute of International Affairs)*, Vol. 67, N°. 3(Jul 1991): p447.

على أسس من القيم الانسانية تدفع بأعضاء المجتمع للاندماج في بوتقة واحدة، فنتخطى الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية، ويصبح الفرد منتميا إلى المجتمع بدلا من أن يكون منتميا إلى ذاته.

وللتعايش بعدين، بعد سلبي وهو كل ما يثير المشاكل في المجتمع، وبعد ايجابي بالالتصاق بكل ما يمسك الجماعة ويجعلها كتلة متراصة واحدة، والتعايش بهذا المعنى له آثار أخلاقية تبرز في تحمل الآخرين وقبولهم.[٢٤]

- **المشاركة**: لاشك أن المجتمع القائم على مشاركة أكبر شريحة من أبناء الوطن بكل انتماءاتها له دور مباشر في تنمية الأمن الاجتماعي، فالنظام الذي يقوم على مشاركة الأغلبية المطلقة من أبناء الشعب ويوفر مستلزماتها في العيش بكرامة ودون اقصاء هو الأقرب للاستقرار، لما يحظى به من تأييد شعبي من قطاعات المجتمع، وبالمقابل فإن الفرد المواطن يسعى لبناء هذا الوطن لشعوره الدائم بالانتماء إليه وبالأمن في ظله انطلاقا من منافع الشعب لا منافع طائفة أو حزب أو فئة.
- **المواطنة**: إن الانتماء للوطن ركن أساس للحياة الاجتماعية، بدون هذا الانتماء يصبح الانسان دون هوية، فالانتماء مسألة ضرورية لتكوين العلاقات بين أبناء الوطن الواحد. فحينما تطغى الانتماءات الثانوية على الانتماء الحقيقي للوطن تبدأ الازمات وتنتشر الخرقات، فتنهار الأسس والضوابط التي تقوم عليها بناء الدولة والأمة، فيتبدد كل أمل في الأمن، الاستقرار والسلام.[٢٥]

---

[٢٤] محمد عمارة، *مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام*(القاهرة: مكتبة الامام البخاري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٦٤-٦٧.

[٢٥] محسن باقر القزويني، "مقومات الأمن الاجتماعي في الاسلام وآليات تحقيقه." *مجلة أهل البيت*، عدد ٧(٢٠٠٩):ص١١.

II. المبحث الثاني

البلدان العربية بين جدلية النزاع الاثني ومطلب الأمن المجتمعي

تحظى مسألة النزاع الاثني باهتمام كبير في الدراسات الأمنية والسياسية خاصة بالمنطقة العربية، لارتباطها بمسائل الأمن في جانبه السياسي والاجتماعي، ومسائل الهوية وما يرتبط بها من وحدة وطنية أوانقسام، فهي مسألة ذات حدة وخطورة، خاصة بعد أن اعتمدت لإثارة النزاعات في كثير من بلدان المنطقة العربية، تظهر جليا في كل من العراق والسودان، على نحو جعل من دراستها أولوية نظير إصرار هذه الجماعات على المطالبة بحقوقها في ظل التهميش والاقصاء الذي تعانيه، ومآلات ذلك على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي لهذه الدول، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، أين وجدت هذه الجماعات الاثنية مجالا أوسع للتعبير عن مطالبها، ومحاولة استغلال الجو العام للدفاع عن انتماءاتها وهوياتها بعيدا عن الدولة الوطنية التي تنتمي إليها.

II. أ. المطلب الأول

واقع النزاعات الاثنية بالدول العربية: محاولة لفهم الأسباب والتداعيات

تسترعي دراسة وتحليل طبيعة النزاع الاثني بالوطن العربي و تأثيره على الأمن الاجتماعي، دراسة طبيعة المجتمعات العربية وبنائها الاجتماعي والجماعات المكونة لها، وعلى وجه الخصوص التركيز على التحول والديناميكية التي يعرفها المجتمع العربي، والمكانة التي تحتلها الجماعات الاثنية ضمنه.

التعددية الاثنية أمر أصيل بالمجتمع العربي، وهي ناتجة عن الهجرات المتعددة والتزاوج بين مختلف الوافدين من سامية، حامية، عربية، سومرية، بابلية، أكادية، فينقية وبربرية وغيرها، مشكّلة بذلك مختلف الجماعات متعددة المشارب والهويات. فمن المعروف أن غالبية سكان الوطن العربي بحوالي ٨٠ بالمائة يدينون بالإسلام

وناطقين باللغة العربية ويتخذون من السنة مذهبا، ويبقى ٢٠ بالمائة تضم في ثناياها قوميات وأديان وطوائف مهمة، بعضها يشكل غالبية على مستوى البلد، مثل: الشيعة في العراق والبحرين، وبعضها أقليات مثل: الأمازيغ في دول المغرب العربي، وكذلك الأكراد في العراق والشيعة في لبنان، والقبائل الزنجية في السودان. وهي جماعات تتسم بعديد الخصائص، فبعضها يتميز بتنوعها الطائفي والمذهبي الذي جعل من أولوياتها انتماءها الطائفي على حساب انتمائها للدولة، لذلك تتعد الولاءات من ولاء ديني إلى ولاء طائفي أو ولاء قبلي.[٢٦]

هذا التعدد الاثني ميزه نوع من التعايش لفترات طويلة من الزمن، غير أن دخول عوامل جديدة حولته من عامل تعايش إلى سبب للنزاع، فقد عمل الاستعمار على تقوية النزعات الاثنية في مختلف الدول التي رسم حدودها دون مراعاة للتركيبة الاثنية، مما تسبب في صراع بين هذه الجماعات، التي رأت في ذلك التقسيم اجحاف لحقها وتعد على خصوصياتها وهويتها، في وقت لازالت فيه الأنظمة العربية تجتاز مرحلة من مراحل التطور السياسي الذي تواجه في غضونه أزمات التنمية السياسية التي تحدث عنها لوسيان باي، من أزمة هوية، التي تعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، أزمة التغلغل، حيث عجزت الانظمة عن التغلغل وفرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها على كامل إقليمها، يضاف لها أزمة المشاركة والناتجة عن عزوف قطاعات واسعة من المواطنين الاسهام في عملية بناء أوطانها.[٢٧]

زاد الوضع سوءا حينما اعتمدت الأنظمة السياسية الأوتوقراطية الطريقة القسرية لصهر كل ما هو موجود من أشكال الأقليات والطوائف في بوتقة واحدة،

---

[٢٦] تانيا كيلي وآخرون،" واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي." *سلسلة أوراق ديمقراطية "التعايش في ظل الاختلاف"*، عدد٢(جوان ٢٠٠٥): ص١٠.

[٢٧] أحمد وهبان، *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث*(مصر: المطبعة الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ٤٧.

والذي عرّض خصوصيات تلك الجماعات بهوياتها وحقوقها وحرياتها للانتهاك، دفع هذه الجماعات للتمسك أكثر بمطالبها، وزاد مشكلة التعدد والتنوع فيها تعقيدا، ولعل بعض الدول العربية قد تمكنت من استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة ضمن بنائها الاجتماعي، إلا أن العديد من هذه الدول خاصة في الشرق الأوسط، قد فشلت في تجميع كافة الجماعات الاثنية وربطها بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة.[٢٨]

تتعدد الأمثلة في هذا السياق، ولعل ما يحدث في العراق والسودان يعكس لنا بوضوح أثر النزاع الاثني على الأمن المجتمعي، لذا ستركز دراستنا على هذين النموذجين، من خلال دراسة وتحليل أثر النزاعات الاثنية على أمنها الاجتماعي كنموذجين أكثر ديناميكية، من خلال استعراض سياقها العام، والوقوف على أسبابها ودوافعها، ومنه انعكاساتها على أمن هذه الدول الاجتماعي.

شكلت قضية الهوية الوطنية هاجسا مستمرا للحكومات المتعاقبة، سواء قبل أو بعد سقوط نظام صدام حسين، وذلك لتركيز المحاولات على توحيد العراقيين باختلاف انتماءاتهم في إطار هوية وطنية واحدة التي يؤمن بها نظام الحكم، إذ يعد العراق مجتمعا تعدديا، يضم أقليات كثيرة منها المسيحيون، المندائيون، الأيزيديون، التركمان الشبك، الكرد الفيليون وغيرها من الأقليات الأخرى، وتعد السنة، الشيعة الأكراد أكبر المكونات حاليا، مع وجود قدر من التداخل بين الدين والاثنية، تمثل في ذلك محافظة الموصل وكركوك المنطقتين الأكثر تواجدا للهوية القومية الكردية، لذا تعتبر أكثر المناطق تعرضا لأعمال العنف الطائفي، بما في ذلك أعمال القتل

[٢٨] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص٤٠.

والتعذيب والخطف مقابل الفدية وتدمير الممتلكات من جانب الجماعات الطائفية الأخرى.[٢٩]

ففي عام ١٩٩١ اندلعت انتفاضة الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال ضد حكم صدام حسين، فتم مواجهتها بعنف وصلت إلى حد الابادة الجماعية ضد المناطق الشيعية والكردية، راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل، وتشريد أكثر من مليوني كردي تركوا قراهم ومدنهم هربا من بطش النظام، فكانت أكبر نكبة عرفها الشعب العراقي في تاريخه الحديث.[٣٠]

كما انفجر صراع بين السنة والشيعة، شمل أقليات أخرى تم العمل على تصفيتها ومحاولة تهجيرها، ولعل أهم هذه الجماعات المسيحيين بكل أنواعهم وفروعهم، الذين خيروا في مناطق ممتدة من البصرة إلى بغداد والموصل بين اعتناق الاسلام أو الاشتراك مع القوى الاسلامية المتشددة في حربها ضد القوات الأمريكية، أو دفع الجزية أو ترك مناطقهم والتخلي عن ممتلكاتهم.[٣١]

ووفق اعتراف صريح بتصاعد أعمال العنف الطائفي في العراق، أكد تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية ارتفاع عدد الهجمات الأسبوعية إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ هجوم خلال عام ٢٠٠٦، وارتفاع المعدل اليومي للضحايا إلى ما يزيد عن ١٤٠ قتيلاً، وهي أرقام ترجع إلى غياب دور الدولة القومية في احتواء الأطياف

---

[٢٩] بريتي تانيجا،" تقرير صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ ٢٠٠٣." تر: عبد الاله النعيمي، كمبردج، ص٢٤.

[٣٠] كاترينا كاري وآخرون،" التنوع الديني و القومي في العراق." *أوراق ديمقراطية" التعايش في ظل الاختلاف*، عدد ٠٢، (جوان ٢٠٠٥):ص١٥.

[٣١] ياسين محمد حمد، عبد الجبار عيسى، "التعامل مع الاقليات في إطار إدارة التنوع(دراسة مقارنة بين العراق والهند)" *مجلة السياسة الدولية*،عدد٢٤(٢٠١٤): ص١٣.

المختلفة بها على إثر ما سببه الاحتلال في سقوط مؤسسات الدولة، وضعف قدرتها على النهوض مرة أخرى من أجل احتواء الأزمة.[٣٢]

ولقد اعتقدت الأقليات أن بسقوط نظام البعث ستتحسن حياتهم، إلا أنه وإلى جانب انعدام الأمن تواجه تهميشا متزايدا، من حرمانها من حقوق المواطنة على المستوى المحلي إلى نقص تمثيلها في عمليات صنع القرار كالمشاركة في اعداد الدستور الجديد، وفي الحكومة الجديدة على المستوى الوطني، فضلا عن التمييز والاقصاء اليومي الذي تواجهه الاقليات في العراق، رغم اعتراف الدستور العراقي في كثير من مواده بحقوق الاقليات والاعتراف بحقوقها.

والواقع أن النزاع الاثني الدموي أصبح ميزة للجماعات الكردية بعد سقوط النظام السابق للرئيس صدام حسين عام ٢٠٠٣، أين عمدت هذه الجماعات إلى استعمال القوة والعنف لاستعادة الممتلكات والأراضي الكردية في منطقة كركوك، فتفيد تقارير بأن الأقليات تتعرض لضغوط مختلفة لدعم الأحزاب السياسية الكردية أو إعلان هويتها كردية، ومنه تعزيز المطالب الاقليمية الكردية بما يمنحها الحماية وفرص أكبر للانفصال، ما يعني أن قضية الأقليات أصبحت موضع مساومات ومزايدات سياسية، لاسيما بين العرب والأكراد حتى يكون قاعدة للتساوم مع الآخرين.[٣٣]

وقد انسحب الأمر إلى الصعيد السياسي، حيث اتسمت الحياة السياسية بشمولية دينية مذهبية اقصائية حكمت النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، حيث ظهر استبداد سياسي نتيجة وجود اختلالات في النظام الدستوري العراقي، و الذي أثر في فشل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتمدت الأحزاب والمنظمات الدينية في توزيع المناصب والمسؤوليات على نظام المحاصصة

---

[٣٢] عبدالله جمال حسني يوسف، " أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط:https://democraticac.de/?p=61716

[٣٣] بريتي تانيجا، مرجع سابق: ص٢٦-٣٠.

الطائفية، في وقت كان الأجدر التركيز على مفهوم الوحدة الوطنية السياسية والاجتماعية بدلا من الانقسام لمكونات طائفية، شكّلت ذريعة قوية لصياغة مجموعة من القرارات والسياسات التي كرست نظام المحاصصة السياسية والطائفية في السلطات الثلاث ومختلف المؤسسات والمنظمات.[٣٤]

فلقد هيمنت المقاربة الايديولوجية المذهبية على الخطاب السياسي للأحزاب الدينية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، فانعكس ذلك على تأويلات مضمون دستور ٢٠٠٥ الذي جاء متناقضا مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية، التي أسهمت في خلق عديد من المشكلات الخطيرة، أسهمت في تعميق تقسيم المجتمع إلى طوائف دينية، يظهر ذلك فيما نصت عليه المادة (٠٢):"أن الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع، كما ذكرت "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الاسلام، وبصورة متناقضة نصت الفقرة(ب) على عدم جواز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية. كما نصت المادة (٤١): " العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية بحسب ديانتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك القانون"، وأكدت المادة (٤٣) على حرية ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الحسينية وتكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها.[٣٥]

هذا ما أفقده هويته الوطنية، التي تمثل خصوصية المجتمع العراقي بما يتسم به من تنوع وتعدد اثني، وظهرت التطبيقات الدستورية المحكومة بمفهوم "الأغلبية الشيعية العددية"، وبالتالي فشل النظام السياسي في ضمان الوفاق الاجتماعي بين الهويات المتنوعة في العراق، وتحول لعامل تفكيك للمجتمع.

كما شهدت الطبقة السياسية الحاكمة أزمات عديدة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي ومنه إلى عدم استقرار مجتمعي لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي من

---

[٣٤] غازي فيصل حسين آل سكوتي، "تقرير الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري ٢٠١٩: ص٧.

[٣٥] مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، دستور جمهورية العراق، الطبعة الخامسة، بغداد ٢٠٠٥.

العراق، من تلك الأزمات ما جرى حول قضية اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقضايا الإرهاب، وازمة الحكم ومحاولات سحب الثقة من رئيس الوزراء "نوري المالكي" التي أضرت بالشارع العراقي وأدت إلى انعكاسات خطيرة أضرت بالسلم الاجتماعي، وعرضت العملية السياسية للخطر بعد أن انشغل أعضاء البرلمان سياسيا بدل الاهتمام بهموم الناس وتأمين أمنهم واستقرارهم.[٣٦]

زاد الوضع سوءا ارتفاع معدلات الفساد، حيث تذهب ثروات البلاد للطبقة الحاكمة في وقت كان من الممكن أن تسهم في إعادة إعمار العراق، في ذلك أشار تقرير هيئة النزاهة العراقي، وهي الجهة المكلفة بمتابعة قضايا الفساد في العراق، أنها عملت في النصف الأول فقط من العام ٢٠١٨ على نحو ٨٥٠٠ قضية فساد في مؤسسات الدولة، و تمكنت من وقف هدر ما يعادل نحو ٤٠٠ مليون دولار، كما جرت إحالة الآلاف من المسؤولين إلى القضاء بما في ذلك وزراء وموظفين كبار.[٣٧]

إن تتبع الوضع في العراق يتضح أن المسألة ليست مشكلة سياسية فحسب، إنما هي مشكلة اجتماعية نابعة من عدم التزام العراقيين بالعراق كدولة، في مقابل التزامهم بالهويات الاثنية والمذهبية واللغوية، فرغم التأطير الدستوري لمسألة الأقليات والجماعات المختلفة في العراق، إلا أنها بقيت غير مفعلة في كثير من الأحيان أو تم الالتفاف عليها سياسيا، لذلك كانت الأقليات أو المجموعات الكبرى مهيأة للانفصال عن العراق، فطُرح مشروع دولة قومية كردية، والبعض طرح مشروع دولة عربية سُنية، أو في أقل تقدير مشروع إقليم عربي سني، أو اقليم عربي شيعي خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

---

[٣٦] أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية"، مجلة السياسية والدولية، عدد٢٥(٢٠١٤): ص١٧.

[٣٧] غازي فيضل حسين آل سكوتي، مرجع سابق: ص٨.

كل هذا يوحي إلى فشل العراق، وفي أحيان أخرى تقاعس الحكومات المتعاقبة عن تقديم إجابة محددة وواضحة عن سؤال الهوية الوطنية فيها، بعد أن جرى تأسيس هذه الدولة كدولة فئوية ضمت لها هويات فرعية، وجعلت منها هوية للدولة العراقية عامة، وأقصت هويات أخرى لم تجعل لها مكانا بين المواطنة العراقية ولم تسمح لها بمشاركة سياسية جادة، ما يعني غياب المشروع الوطني لبناء دولة عراقية مستقرة تضم كل التيارات في كيان اتحادي أكبر يذيبها ويحتويها، وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالعراق.

برزت من جانب آخر مطالب جنوب السودان بالانفصال عن شماله، وتكوين كيان سياسي مستقل يعبر عن هويته بشكل كبير في خضم موجة الربيع العربي، حيث تجدد الصراع الاثني وطفى على السطح بشكل بارز مستغلا تدهور الظروف الأمنية بالسودان، عندما طالبت الجماعات الاثنية بالجنوب بضرورة الانفصال عن الشمال، ليشكل بذلك أبرز التحديات التي واجهت الدولة والمجتمع السوداني.

يوصف السودان في كثير من الأحيان بأنه أفريقيا المصغرة للدلالة على التنوع الذي يميزه، والذي يعبر عن حجم الاختلافات الشديدة التعقيد، نتيجة لوجود انقسامات اثنية وهوياتية حادة بين الجماعات الاثنية طغت عليها سمة اللاتعايش، إذ يتشكل من أكثر من ٦٥ مجموعة عرقية، تتفرع إلى أكثر من ٥٩٧ جماعة مختلفة، والذين ينقسمون حسب البعد الديني إلى أغلبية مسلمة بنسبة ٤٠ بالمائة أغلبها في الشمال، فيما تمثل الدينكا المجموعة الرئيسية في جنوب السودان نحو ١٢ بالمائة، ويمثل البيجا القاطنين بشرق السودان ٠٧ بالمائة، بينما تصل المجموعات غير العربية غرب السودان إلى ٠٦ بالمائة من السكان.[٣٨]

هذا التنوع الاثني جعل من السودان بيئة خصبة للنزاعات، فأصبح يوصف ضمن إطارين رئيسيين الشمال والجنوب، أين يعرف الشمال تعددية ثقافية تشمل

[٣٨] محمد سيف،" السودان بلد واعد وحضارة متجذرة." *مجلة الانساني*، عدد ٣٠(شتاء ٢٠٠٤). ص٠٦.

خليط من العناصر العربية والأفريقية المعربة (القيم العربية الأفريقية، والأنماط الحياتية والهوية) والإسلام، وقد أدت الرمزية العربية للغة والإسلام إلى صهر شمال السودان في بوتقة واحدة، وعلى النقيض فإن الجنوب يعرف تعددية في التجمعات العرقية الرئيسية، والتي نشأت نتيجة لولاءات قومية فرعية كانت سائدة في دارفور بالغرب، وجبال النوبة في الوسط والشرق بين شعب البيجا، ولكل واحدة منها لغتها الخاصة ومعتقداتها الدينية المختلفة، وكنتيجة تاريخية حتمية ارتبطت ثقافة الجنوب السوداني بالمسيحية واللغة الإنجليزية والجنس الأفريقي: النيلي أو السوداني أو غير ذلك.[٣٩]

ظلت مشكلة الجنوب السوداني الأكثر حضورا في السياسة السودانية عبر المراحل المختلفة، والأكثر تعقيدا من المعضلات التي واجهته منذ الاستقلال، بل تعتبر من أوضح الأمثلة لأثر التعدد الاثني على الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي ليس فقط في السودان، بل المنطقة الافريقية بصفة عامة، بعد أن تجاهلت الحكومات المتعاقبة مطلب الجنوب بحكم فيدرالي يعبر عن هويته وثقافته، وعمدت لفرض سياسات استيعابية لم تؤت ثمارها، بل دفعت الشباب للانضمام لقوات المعارضة الجنوبية في أنانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان.[٤٠]

ويمكن تفسير مطالبة الجماعات الاثنية في جنوب السودان بالانفصال رغم الأعباء الاقتصادية التي يتوقع أن تتحملها، يرجع لبعدين: أحدهما مادي والآخر معنوي، يتعلق البعد المادي في اعتقاد هذه الجماعات بأنه يمكن استثمار الاقليم بعد انفصاله على نحو أفضل لصالح أبنائه، خاصة مع تصاعد وعي هذه الجماعة أو اعتقادها بأن الدولة تدار لصالح جماعات أخرى ، أما البعد المعنوي فيتمثل في

---

[٣٩] رفائيل بادال،" الصراع في جنوب السودان."، الجزيرة نت، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2

[٤٠] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، *تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا* (السودان: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص١٦٤.

ارتباط مسألة الانفصال بالكرامة والشرف، حيث ترى هذه الجماعات في الانفصال حفاظا على كرامتها وتكريسا لهويتها الثقافية والاثنية.[٤١]

فعلى الصعيد السياسي، تشير كثير من البيانات أن جماعات الجنوب لم تحظ بتمثيل لها في مؤسسات النظام وهياكله في مختلف الحكومات المتعاقبة بما يتفق مع نسبتهم إلى إجمالي السكان، بل إنهم غابوا في بعض الانتخابات ولم يكن لهم تمثيل فاعل في السلطة التشريعية.

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فتدور مساجلات تقول باستئثار الفئة الحاكمة بثروات البلاد واخفاقها التنموي، فغالبا ما كان نصيب الجنوبيين من مشروعات التنمية أقل من نصيب الشمال على مختلف المستويات، رغم وعود الحكومات المتعاقبة بإصلاح الجنوب وتنميته، وحتى الجنوبيين الذين يعيشون في الخرطوم شمال البلاد يتعرضون لممارسات تمييزية اقصائية زادت حدتها مع انفصال الجنوب، وفاقم المشكل بعد أن أدرك الجنوبيين أن هذه الممارسات محاولة للقضاء على هويتهم الذاتية، بعد أن عمد النظام لكبح المشروع التبشيري بالجنوب تمهيدا للدعاية الاسلامية الرسمية، وتم تأميم جميع مدارس الارساليات المسيحية وفرض إلزامية تعلم اللغة العربية.[٤٢]

كما أشارت كثير من التقديرات إلى أن الصراع الجنوبي الشمالي أسفر خلال الفترة ١٩٥٥-٢٠١١ عن مصرع زهاء خمسة ملايين سوداني، ما بين قتيل في الحرب الأهلية وهالك نتيجة المجاعات والكوارث الانسانية الناتجة عن تلك الحرب، كما أسفرت الحرب الأهلية طويلة المدى عن تدمير المئات من القرى ومشروعات

---

[٤١] محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية وإدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، مرجع سابق، ص١١٢.

[٤٢] لوسي هوفيل،" المواطنة و النزوح في منطقة البحيرات العظمى." سلسلة أوراق عمل رقم٠٩، المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين(ماي ٢٠١٣): ص١٢،١١.

البنية التحتية، وعطلت كافة الجهود التنموية وحالت دون الافادة من الامكانات و الثروات الهائلة التي تمتلكها البلاد.[٤٣]

في ضوء الاعتبارات السابقة، وأمام غياب مشروع وطني، غلبة الانتماءات الأولية على الولاء للهوية الجامعة للوطن، لذلك لم يكن من المستغرب أن تتصاعد مطالب القوى الفاعلة في الجنوب للانفصال وتكوين دولة مستقلة، وهو ما تم وفق استفتاء التاسع من جويلية عام٢٠١١، الذي عبرت نتيجته (٩٨,٨٣%) عن رغبة قوية للجنوب في الانفصال عن الشمال، وأعلن كل من الرئيس السابق عمر البشير وSelvakir Mierdit رئيس الحركة الشعبية السودان احترامهما لإرادة شعب الجنوب في الانفصال.[٤٤]

يرى كثير من المحللين أن هذا الانفصال لا يعتبر حلا لمشكلة التنوع الاثني بل فشلا ذريعا، وسيؤدي لمزيد من الانقسامات، فشبح الانفصال لا يزال يلاحق شمال وجنوب السودان منفصلين كلا على حدى، فالصراعات لا تزال تشتعل في الأقاليم ولا زال استهداف الدولة في الشمال مستمرا، وبطبيعة الحال فإن الدولة في الجنوب ضعيفة، حيث ورثت نظاما هشا سياسيا وضعيفا اقتصاديا ومعقدا اجتماعيا في ظل الوضع الأمني المتردي في باقي المناطق والاقاليم خاصة دارفور.[٤٥]

ولا يزال السودان يعرف عديد الحروب الأهلية التي نشبت في مختلف مناطقه خاصة بإقليم دارفور، هذا الأخير الذي اندلعت فيه الاضطرابات بشكل بارز للعيان بدءا من فيفري ٢٠٠٣، حيث أعلنت مجموعات من الطلاب والناشطين تمردهم عن

---

(٤٣) أحمد محمد وهبان، الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي،(الرياض: سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص٢٠.

(٤٤) فوزية لبادي، "إشكالية إدارة التنوع الاثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة٢٠١٥/٢٠١٦)، ص٢١٧.

(٤٥)حمد جاسم محمد، "هل يسير إقليم دارفور على خطا جنوب السودان بعد الاستفتاء؟"، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/426

الحكومة المركزية، التي اتهموها بالتمييز ضد دارفور واستبعاده تنمويا، لتمثل هذه الاحداث شرارة لإيقاظ النعرة العرقية الأفروعربية في إقليم لطالما مثل نموذجا للتسامح وتجسيدا لفكرة الاخوة الاسلامية، لتنتقل بذلك عدوى التنافر الأفروعربي من جنوب السودان إلى غربه، فبرزت حركات عرقية عديدة لجأت إلى العنف في مواجهة بعضها البعض، مما أسفر عن قدر لا يستهان به من الدمار، وأزهقت أرواح الآلاف من أبنائه، وشرد منهم ما يقدر بمئات الآلاف، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أنه خلال الست عشر شهرا الأولى من الصراع الدارفوري قتل حوالي عشرة آلاف شخص، وشرد ٨٠٠ ألف، ودمرت أربعمائة قرية بأكواخها.[٤٦]

حاصل ما تقدم، يظهر أن تحول التعددية الاثنية لمسألة تهدد الأمن المجتمعي العربي عامة والمجتمع العراقي والسوداني خاصة، إنما مرده مجموعة متغيرات داخلية وخارجية، نذكرها في ضوء ما يلي:

١. **النسق السياسي**: يقصد به نمط تعاطي الأنظمة العربية الأوتوقراطية مع هذا التعدد، فهي تحكم وفق آليات تسلطية اقصائية تقصي كل مكون اجتماعي لا يتوافق مع مشروعها القومي، وتعمد إلى قمع كل محاولة للتعبير عن الهوية والدفاع عنها، لتصل أحيانا للتصفية العرقية، فكثير من الحكومات العربية ترى في الاعتراف السياسي بالأقليات وما يترتب عليه من حقوق وواجبات مساس بوحدة البلاد والمجتمع، وقد تمس مطالبها بسيادة الدولة، لذلك اتجهت لإلغائها ورفض قبولها بدلا من التعامل معها بطريقة سلسة تعترف بها في إطار تناغمي ومتجانس، مما حفز نشوب الصراعات وعزز الشعور بالانتماءات الأولية في ظل الشعور بالمظلومية التاريخية والتهميش، يضاف لها عدم السماح بتمثيل هذه الأقليات ضمن

[٤٦] أحمد محمد وهبان. الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي، مرجع سابق، ص٣٠.

المؤسسات التمثيلية بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية، مما غيّب فرصة تحقيق التجانس الاجتماعي وبناء دولة واحدة بالشكل المطلوب.

٢. **التنشئة الاجتماعية والسياسية**: أين تعتمد هذه الأنظمة على المؤسسات الحكومية في طمس الهويات التي تختلف عن المكون النخبوي السلطوي، بحيث تصور هذا التعدد على أنه تهديد للدولة الوطنية ومصدر للنزاع بدل التعامل معه بإيجابية، وفي كثير من الأحيان تعمد إلى شراء رموز هذه الأقليات لتعبئة الدعم لها وإطالة عمر حكمها، وبالتالي فشل أسلوبي الإدارة المجتمعية أو السياسية، أو كليهما معا لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية.

٣. **غياب العدالة التوزيعية لثروات البلاد**: فغالبا ما تعاني المناطق التي تقطنها الاقليات الاثنية من ضعف مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تفتقر لأبسط شروط المعيشة الكريمة رغم وعود السلطة بالنهوض بتنميتها، مقارنة مع المناطق التي تتفق خلفياتها الاثنية مع السلطة.

٤. **العوامل السوسيو ثقافية**: تلعب العوامل السالفة الذكر، دورا في ترسيخ شعور التهميش والاقصاء السياسي، الاجتماعي وحتى الثقافي لدى هذه الجماعات، بسبب اختلافها عرقيا أو دينيا أو طائفيا، وهو ما يعزز الشعور بعدم الانتماء لهذه الدولة ويبعث الرغبة في الانفصال وإثارة النزاعات.

يضاف لهذه العوامل الداخلية، العامل الخارجي، فالتركة الاستعمارية بما رسمته من حدود، وإشاعة سياسة فرق تسد ساهمت في إثارة النعرات وخلق الصراعات الاثنية داخل البلدان العربية، وهي اليوم تعمل على تقسيم هذه الدول خدمة لأجندات معينة تقوم على استغلال ثروات هذه البلدان وإدامة تبعيتها لها، لذلك

تسعى للتدخل في شؤون هذه الدول بذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الانسان(العراق و السودان)، مستغلة هذا التنوع الاثني في إثارة عوامل الفرقة والتنافر بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة، ومن ثمة قيام النزاعات بين أبناء البلد الواحد.

II.ب. المطلب الثاني

سبل تعزيز الأمن الاجتماعي العربي

تشير الدراسات التي أجريت في العديد من البدان العربية إلى تعقد وتنوع حالات النزاعات الاثنية، وبالتالي عدم وجود معادلة واحدة معينة مناسبة لإدارة هذه النزاعات، بل تتعدد الآليات والأساليب التي يمكن بواسطتها تجاوز اشكالات النزاع الاثني وآثاره على الأمن المجتمعي العربي، بين المبادرات السياسية، الأمنية والاجتماعية وكذا الثقافية.

تُطرح الديمقراطية التوافقية وفقا ل"إريك نورد لينغر" Eric A. Nordlinger كإحدى الاقترابات الكلية لإدارة النزاع الاثني، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة، أو على المستويات الفرعية أو المحلية ، وذلك من خلال التعاون والوفاق بين مختلف الأطراف السياسية بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، فهي قائمة على المجتمع التعددي الذي يتميز بالانقسام وعدم الاستقرار السياسي والتباين في القيم والاتجاهات والثقافات، إضافة إلى التعدد الاثني واللغوي والمذهبي والديني، وتواتر موجات العنف الاجتماعي.[٤٧]

ولقد قدم المفكر الهولندي "أرند ليجفارت" Arend Lejphart هذا المفهوم لكونه البديل التوافقي الأكثر ملاءمة للمجتمعات التي تعرف تعددية إثنية، والتي من شأنها تحقيق قدر كبير من الوحدة السياسية، ويضمن حماية الأقليات من أي خطر أو

[٤٧] نبيلة سالك،"المجتمع متعدد الإثنيات وفق النموذج الديمقراطي التوافقي." *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*، عدد٠٨(جانفي ٢٠١٦): ص٤٠٨.

تهديد يلحق بها من قبل الأغلبية الحاكمة،[٤٨] وهي تتطلب حسب ليبهارت توفر شروط، أولها قدرة النخب على استيعاب المصالح والمطالب المختلفة للجماعات الفرعية التي تمثلها، وثانيا القدرة على تجاوز الانقسامات والانضمام إلى جهود مشتركة مع قيادات الجماعات الفرعية المنافسة، ويعتمد هذا على التزامهم بإبقاء النظام القائم وتماسكه واستقراره، وأخيرا تقوم العوامل السابقة على افتراض أن النخب تدرك مخاطر الانقسام السياسي.[٤٩]

فهي بذلك استراتيجية ونموذج لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة، إذ تعتمد على مبدأ إنشاء التحالفات الكبيرة التي تضمن للفواعل والمكونات الأساسية في المجتمع فرص التمثيل والمشاركة في صنع كل القرارات، مما يعزز قدراتها على مواجهة هيمنة الأغلبية على صعيد الممارسة السياسية.

فمعالجة مشاعر الاغتراب والنفور لدى مختلف الطوائف في العراق أمر بالغ الأهمية، ولكي يتم بناء الشرعية والاستقرار، تحتاج الدولة إلى إطلاق خطة جادّة للمصالحة تمكن من معالجة الخلل في النظام السياسي، إذ يمكن استبدال النظام الانتخابي الحالي، الذي يميل لصالح المنافسة في الدوائر الانتخابية الكبيرة، بآخر يقوم على الدوائر الصغيرة، كما أن ثمّة حاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة على الدستور، وإصدار قوانين جديدة للأحزاب السياسية وإدارة الموارد، وتوزيع السلطة على أساس الجغرافيا وليس على أساس الهويات الطائفية والعرقية.[٥٠]

فلا شك أن تداول السلطة داخل النظام العراقي والسوداني، وتمثيل كل الجماعات سياسيا، يعد المفتاح الجوهري لتجاوز النزاعات الاثنية وتحقيق التوافق،

---

[٤٨] نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني، مرجع سابق، ص٧٣.

[٤٩] عزمي بشارة، " في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا و لبنان." مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد ٣٠(جانفي ٢٠١٨): ص١٤.

[٥٠] حسن حارث. "الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، متاح على الرابط:https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

ومن ثمة قيام نظام ديمقراطي تنطوي تحت لوائه كل الفئات والأطياف ويعترف بهوياتها المتباينة وحقوقها المشروعة ومواطنتها، وهوما يحقق استقرار سياسي ومجتمعي لهذه الدول.

كما أن تكريس العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات المكونة للنسيج الاجتماعي العراقي و السوداني، والعمل على تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة التوزيعية بين مختلف الجماعات، وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي، عوامل تساهم هي الأخرى في غرس روح الانتماء للبلد الواحد وتمحي كل مشاعر الانتماء إلى غير أوطانها، يعزز ذلك الاهتمام أكثر بالاستراتيجيات الأمنية داخل الدول لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي ومواجهة الاختراقات الأجنبية التي تثير هذه النعرات، يدعم ذلك مراعاة البعد الثقافي والاثني لمختلف الجماعات، واحترام خصوصياتها، لأن الاقصاء ورفض الآخر لطالما كرّس الضعف والانقسام في هذه الدول.[٥١]

لذا فإن الوعي المتزايد بأهميّة الاعتراف بالتعدد الاثني كجزء من مكونات المجتمع العربي- ومنه المجتمع العراقي والسوداني- يعتبر مدخلا مهمّاً لتجاوز كل أشكال النزاعات، ومواجهة مختلف المحاولات الغربية الساعية لإثارة النزعات، ومن ثمة القيام بعدد من الإصلاحات والمبادرات الجادّة في سياق بلورة رؤية استراتيجيّة لتغليب منطق الحوار وتبادل الآراء بين مختلف الأطياف، وقبول الآخر على أنه جزء لا يتجزأ من الكل، وهو ما يسمح ببناء دولة وطنية تسع الجميع.

---

[٥١] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص٤٥.

الخاتمة

ختاما يمكن القول، أن النزاع الاثني أصبح العامل الجوهري الأكثر تهديدا للأمن المجتمعي بالدول العربية، بحيث أصبحت جل الدول بالمنطقة العربية وعلى وجه الخصوص العراق والسودان التي تعرف تعددا اثنيا تعاني من نزاعات وصراعات، غذتها سياسة التضييق والاقصاء التي اعتمدتها هذه الأنظمة وعدم قدرتها على استيعابها، وهو ما أفضى إلى بعث شعور اللاأمن وعزز مطالب الانفصال عن الدولة الأم، على نحو هدد أمن المجتمعات العربية خاصة تلك التي عرفت موجة الربيع العربي، الذي خلق حالة من عدم الاستقرار استغلتها هذه الجماعات لتأكيد هويتها، وذهبت أخرى للانفصال عن الدولة التي تنتمي إليها.

وقد حاولت من خلال هذا البحث ابراز أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية، بإظهار طبيعة النزاعات الاثنية ومدى تأثيرها على الأمن المجتمعي للدول العربية المدروسة، مُحاوِلة في ذلك ابراز سياقات قيام هذه النزاعات ومخرجاتها بهذه المجتمعات، التي ما تزال تعاني من انعدام استقرار اجتماعي، أفضى إلى لا استقرار سياسي لا يُمكن معه التنبؤ بمستقبلها.

وقد خلصت الدراسة إلى تعدد أسباب ودوافع النزاع الاثني إلى دوافع سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، يمثل في ذلك العامل السياسي أبرز الدوافع، والذي تسبب في نشوب الحروب الأهلية، حروب العصابات، الإرهاب، مما حال دون تكوين دولة وطنية مؤسسة على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

هشاشة الدول العربية وضعف قدرتها على إدارة الصراع الاثني، حيث أظهرت حالة العراق تركيز مقاربة بناء الأمة على إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلّب على الانقسامات الطائفية. مما أفضى لهيمنة الطائفية على العملية السياسية في حين أصبحت المؤسّسات إقطاعيات للأحزاب المتصارعة التي تتنافس على السلطة والموارد.

يحتاج كل من العراق والسودان إلى اتّخاذ خطوات تتّسم بالصدقية لبناء الثقة وطمأنة الطوائف المختلفة حول مكانتها في الدولة من خلال خطة جدّية للمصالحة، الأمر الذي يتطلّب بناء مؤسّسات تحمي حقوق المواطنين ومستوى من توزيع السلطة يمنع المزيد من المركزية وشخصنة السياسة.

إن بناء العلاقة بين الجماعات الاثنية والدولة الوطنية يقتضي تغيير جذري للخطاب السياسي بأن يكون أكثر استيعابا للفوارق الاثنية، وأن يكون سلمي يرسخ فكرة أن المواطنة تبني هوية جامعة لجميع مكونات المجتمع دون إقصاء لأي مكون مركب له.

يصل بنا النقاش في هذه الورقة البحثية إلى أن توطين الأمن المجتمعي بالوطن العربي وبخاصة في الدول المدروسة بات مطلبا لا غنى عنه، و إنه يتطلب بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يُمكّن الشعب بكافة فئاته وتكويناته، ويضع أسس دولة القانون والمؤسسات والمواطنة، تكون قادرة على معالجة الملفات الحقيقية التي تمس هذه الجماعات، والمتمثلة في الاعتراف بهويتها ومنحها حقوقها في إطار دولة وطنية تجعل من هذا التعدد عاملا لتعزيز الأمن الاجتماعي وليس عاملا للانقسام و الحروب.

قائمة المصادر

أولا: الكتب

١. فاروق مصطفى اسماعيل. العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية. الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

٢. محمد عاشور مهدي. التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية.القاهرة: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

٣. فرناز عطية. الانتماء العرقي والديني والأمن القومي: إطار نظري.القاهرة: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩.

٤. أبي الفضل جمال الدين ابن منظور. لسان العرب. المجلد الثالث، بيروت: دار صادر، د.س.ن.
٥. محسن بن العجمي بن عيسى. الأمن و التنمية.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠١١.
٦. عائشة سالمي."الأمن المجتمعي وإدارة التنوع في دول ما بعد النزاعات: مقاربة العدالة الانتقالية دراسة لبعض الدول الافريقية"، في: المصطفى بوجعبوط(محررا). العدالة الانتقالية في افريقيا: مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية، دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات و تحديات.برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ٢٠١٨.
٧. محمد عمارة. مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام. القاهرة: مكتبة الامام البخاري للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩.
٨. أحمد وهبان. التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث.مصر: المطبعة الجامعية، ٢٠٠٧.
٩. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي. تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا. السودان: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر ٢٠٠٦.
١٠. أحمد محمد وهبان. الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي، الرياض: سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ٢٠١٤.

ثانيا: المجلات العلمية

١. عزمي بشارة. " في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا و لبنان." مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد ٣٠.(جانفي ٢٠١٨): ص١٤-٢٣.

٢. نبيلة سالك. "المجتمع متعدد الإثنيات وفق النموذج الديمقراطي التوافقي." مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، عدد٨.(جانفي ٢٠١٦): ص٤٠٨-٤١٩.

٣. لوسي هوفيل." المواطنة و النزوح في منطقة البحيرات العظمى." سلسلة أوراق عمل رقم٠٩، المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين(ماي ٢٠١٣): ص١٢،١١.

٤. بريتي تانيجا." تقرير صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ ٢٠٠٣." تر: عبد الاله النعيمي، كمبردج، ص٢٤.

٥. كاترينا كاري وآخرون." التنوع الديني و القومي في العراق." أوراق ديمقراطية" التعايش في ظل الاختلاف، عدد ٠٢. (جوان ٢٠٠٥):ص١٥-١٨.

٦. ياسين محمد حمد، عبد الجبار عيسى. "التعامل مع الاقليات في إطار إدارة التنوع(دراسة مقارنة بين العراق والهند)" مجلة السياسة الدولية،عدد٢٤.(٢٠١٤): ص١٣-٤٩.

٧. محمد سيف." السودان بلد واعد وحضارة متجذرة." مجلة الانساني، عدد ٣٠.(شتاء ٢٠٠٤). ص٠٦-٣٠.

٨. محسن باقر القزويني. "مقومات الامن الاجتماعي في الاسلام وآليات تحقيقه." مجلة أهل البيت، عدد٧.(٢٠٠٩):ص١١-٢٤.

٩. تانيا كيلي وآخرون." واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي." سلسلة أوراق ديمقراطية "التعايش في ظل الاختلاف"، عدد٢.(جوان ٢٠٠٥): ص١٠-١٤.

١٠. مسعود كسرى، الصديق طاهري." أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" نشر في الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال

من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة(جامعة الجزائر٠٣، ديسمبر٢٠١٤)، ص٨١.

١١. أحمد فريجة، لدمية فريجة." الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة." مجلة العلوم الإنسانية،عدد١٤.(٢٠١٢): ص٢-١٧٠.

١٢. عبد الوهاب بن خليف. " التعددية الاثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا-القرن الافريقي نموذجا." المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، عدد١١.(٢٠١٨):ص٣٧-٥٠.

١٣. أحمد فاضل جاسم داود. "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية"، مجلة السياسية والدولية، عدد٢٥.(٢٠١٤): ص١٧-٢٢.

١٤. مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، دستور جمهورية العراق، الطبعة الخامسة، بغداد ٢٠٠٥.

١٥. غازي فيضل حسين آل سكوتي. "تقرير الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري ٢٠١٩: ص٧-٩.

ثالثا: الرسائل و الأطاريح

١. نبيلة سالك. "الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني." أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة ٠١، ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢. سمية بلعيد. "النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: ديمقراطية الكونغو الديمقراطية نموذجا." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

فوزية لبادي. "إشكالية إدارة التنوع الاثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة٢٠١٥/٢٠١٦

رابعا: المواقع الالكترونية

١. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلية قومية أو اثنية و إلى أقليات دينية ولغوية، الجمعية العامة، القرار رقم ١٣٥/٤٧، الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، متاح على الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf

٢. عادل جارش، جمال العيفاوي، النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية " الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، المركز العربي الديمقراطي، متاح على الرابط:
.https://democraticac.de/?p=2346

٣. عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البنائي"، متاح على الرابط:-https://www.politics
dz.com/community/threads/tdxl-altrf-althalth-fi-alnzayat-al-thni.291.

٤. محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة."، متاح على الرابط:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf.

٥. حفيظة مكي، "دراسة في الأبعاد و المستويات... النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن،" المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط:
http://www.acrseg.org/41405

٦. رفائيل بادال،" الصراع في جنوب السودان."، الجزيرة نت، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2

٧. حمد جاسم محمد، "هل يسير إقليم دارفور على خطا جنوب السودان بعد الاستفتاء؟"، متاح على الرابط:http://fcdrs.com/polotics/426

٨. حسن حارث، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط: متاح على الرابط:-https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

٩. عبدالله جمال حسني يوسف، " أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=61716

خامسا:المصادر الأجنبية

1. Barry Buzan and Ole Wæver. *Regions and Powers The Structure of International Security* . New York : Cambridge University Press, 2003.
2. François gaulme. " Question d'ethnies , politique Africaine. " Karthala, paris, N° 68.(1997) : p 121-124.
3. Barry Buzan." New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century ".international Affairs (Royal Institute of International Affairs), Vol. 67, No 3.(Jul 1991): p447-451

4. Heinz Jurgen Axt,Antonio Milosoksi and Oliver Schwars."Conflict – a literature review, University of Duisburg-Essen" (Duisburg: February 2006) ,p14.